1 الدرس الأول	أهمية دراسة مادة التنظيم الإقليمي في القانون الإداري
من إعداد: الأستاذ بن زحاف فيصل	

شغل دراسة موضوع التنظيم الإقليمي كأسلوب إداري لتنظيم الإدارة العمومية اهتمام الباحثين في مجال القانون العام بصفة عامة و في القانون الإداري بصفة خاصة نظرا لما هذا الموضوع من أهمية في تجسيد مبادئ الديمقراطية والسماح للمواطنين بالمشاركة في صناعة القرار والتسيير المباشر لشؤون حياتهم المحلية عن طريق انتخاب ممثليهم في المجالس المحلية.

وزاد اهتمام الباحثين بموضوع التنظيم الإقليمي نظرا للارتباط الوثيق بين تنظيم الإدارة المحلية ودورها في مواكبة التطورات الحاصلة في الحياة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية التي ينبغي عليها مسايرة مقتضياتها لتحسين الإطار المعيشي للمواطنين والتكفل بحاجياتهم.

وتجدر الإشارة إلى معظم الدول ترسخت لها قناعة أن تحقيق التنمية مرتبط بمدى صلاحية وقدرة هياكل الإدارة الإقليمية في الاستجابة لمتطلبات التنمية المستدامة و إرساء الحكم الراشد، لذا لجأت إلى تقسيم إقليمها لهياكل إدارية إقليمية يصطلح عليها غالبا بالجماعات الإقليمية، و دسترت هذا التقسيم في دساتيرها وسنت قوانين تنظم هذه الجماعات الإقليمية من خلال تنظيم هياكلها وتحديد صلاحياتها، وإدراج التنظيم الإقليمي ضمن مناهج التكوين للحول على درجة ليسانس في الحقوق أو الماستر أو في المدارس الوطنية للعلوم الإدارية.

ويضمن تكوين الطالب في مادة التنظيم الإقليمي معارف علمية تمكنه من تحقيق الأهداف التالية:

- تعريف الطالب كيفية تسيير الجماعات الإقليمية المتمثلة في البلدية والولاية وبعض الهيئات المرتبطة بها كالدائرة والمقاطعة الإدارية، وتعرفه على هيئات هذه الجماعات وصلاحياتها ودورها في تحسين الإطار المعيشي للمواطن وتحقيق التنمية المحلية.
- تشخيص الطالب وتحليل الجماعات الإقليمية للوقوف على المزايا والنقائص والعيوب التي تحول دون تحقيق أهدافها.
- استخلاص الطالب أساليب علمية وقانونية تساهم في إصلاح الإدارة المحلية وتكريسها للحكم الراشد.

الجزائر وعلى غرار باقي الدول اتخذت من التنظيم الإداري المحلي أسلوبا إداريا لتنظيم إدارتها العمومية، ودسترت هذا التنظيم في دستورها ، بحيث نصت المادة 17 بأن الجماعات المحلية للدولة هي البلدية والولاية. أما المادة 18 من الدستور فحددت طبيعة العلاقة بين الجماعات المحلية والدولة التي تقوم على مبدأ اللامركزية وعدم التركيز.

عرفت الجماعات الإقليمية في الجزائر تطورا تاريخيا منذ الاستعمار الفرنسي، حيث كان التنظيم الإقليمي في الإدارة الفرنسية مقسم إلى قسمين : قسم فيه بلديات ذات سلطة كاملة وهي قريبة من حيث التنظيم من البلديات الموجودة في التراب الفرنسي وهي خاصة بالمعمرين قائمة على نظام الانتخاب واختيار مجلس البلدية ورئيسها، والقسم الثاني بلديات مختلطة خاصة بالمسلمين ويوجد على رأس البلديات مدير مدني معين من قبل العمالـــــــــــــــــــــــــــة (الوالي) يعاونه أشخاص جزائريين يسمون بالقياد هذا في الشمال أما في الجنوب وضعت المنطقة تحت وصاية الإدارة العسكرية.

واستمر هذا الوضع إلى غاية 1958 أين ألغي النظام المعمول به وأعيد تنظيم الادارة المحلية في الجزائر، فقسم ا إقليم إلى 13 عمالة و1485 بلدية ثم تم تخفيضها إلى 676 بلدية بعد الاستقلال.

بعد استقلال الجزائر ألغت الجزائر هذا التنظيم الإداري المعمول به وصدرت قوانين تنظم الجماعات الإقليمية، بحيث صدر الأمر 67-12 المؤرخ في

18 جانفي 1967 الخاص بالبلدية ثم صدور الأمر 69-38 المؤرخ في 28 ماي 1969 المتعلق بالولاية، وتجدر الإشارة إلى أن كلا الأمرين صدرا في فترة الحزب الواحد والنظام الاشتراكي.

في سنة 1989 عرفت الجزائر نقلة نوعية بتغيير نظامها السياسي من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية، ومن النظام الاشتراكي إلى الرأسمالي وهذا التحول أثر إلى الجماعات الإقليمية فأصدر المشرع سنة 1990 قانونين وهما : قانون البلدية 90-08 وقانون الولاية 90-09

واستمر العمل بالقانونيين إلى غاية 2011 حيث ألغى المشرع قانون البلدية 90-08 وأصدر قانونا جديد يتعلق بالبلدية وهو القانون 11-10 ، كما ألغى قانون الولاية 90-09 واستبدله بقانون الولاية الجديد 12-07، وجاء القانونيين استجابة للإصلاحات التي قامت بها السلطة آنذاك من أجل تعزيز دور البلدية في تحقيق التنمية المستدامة وإرساء الحكم الراشد هذا من جهة. ومن جهة أخرى وتكريس الديمقراطية التشاركية التي تكفل حق المواطن في صناعة القرار الإداري المحلي.

وفي الختام نخلص أن نجاح الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية ليس مرهونا بوضع قواعد قانونية وتحيينها كل مرة وإنما مرتبط بمدى استقلال هذه الجماعات ومدى قدرة القائمين عليها ومؤهلاتهم في إدارتها وإنجاح الخطط التنموية، كما تقوم على إشراك المواطن والانفتاح على المحيط الداخلي والخارجي لجلب الكفاءات والاستثمارات واكتساب المعرفة ضمن مجالات التعاون الداخلي والدولي.